الجمعة ٣ مايو ٢٠٢٦ م ٨ ذو القعدة ١٤٤٧ هـ
السنة الثالثة والعشرون ، العدد ٨٤٢ ، ٢٤ صفحة

مجلس المرافئ يقر خطة لتوسعة ميناء رأس الصفصاف وإنشاء رصيف جديد للحاويات

المشروع يضيف 1.5 كيلومتر من الأرصفة ويرفع الطاقة السنوية إلى 3 ملايين طن

رأس الصفصاف – مراسلنا

صادق مجلس المرافئ الوطنية في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء على خطة شاملة لتوسعة ميناء رأس الصفصاف، تشمل إنشاء رصيف جديد للحاويات بطول 1.5 كيلومتر، وتعميق الممر الملاحي إلى 16 مترا، وبناء مستودعات مبردة بمساحة 120 ألف متر مربع. وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروع 2.4 مليار دينار، ويتوقع أن تستغرق أعمال البناء 5 سنوات.

وقال رئيس المجلس المهندس عادل منصور الزيادي في كلمة عقب التصويت إن الميناء «لم يعد قادرا على استيعاب السفن الكبيرة التي تفضل الموانئ المنافسة، وإن خسارة حصة من الترانزيت لصالح موانئ الجوار كانت ستصبح مسألة وقت إذا لم نتحرك الآن». وأضاف أن المشروع «ليس ترفا، بل ضرورة لحماية الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على الميناء بشكل مباشر لأكثر من 40 ألف وظيفة».

وتنص الخطة على أن يتم تمويل 60 في المئة من المبلغ عبر قرض ميسر من بنك التنمية البحرية، فيما تغطي الحكومة المركزية 25 في المئة، والباقي من موارد الميناء الذاتية. وأكد الزيادي أن التعاقد مع الشركات المنفذة سيتم عبر مناقصة دولية مفتوحة، مشيرا إلى أن «أي شبهة فساد ستؤدي إلى إلغاء العقد فورا، ولن نسمح بتكرار تجربة الرصيف الشمالي التي تأخرت سبع سنوات».

في المقابل، عبر نقابة عمال الموانئ عن تحفظها على الخطة، مطالبة بضمانات لعدم تسريح العمال خلال فترة البناء. وقال نقيب العمال سليم الحداد في تصريح لـ«الرصيف اليوم» إن «التوسعة ضرورية، لكن لا يجوز أن يدفع العامل البسيط ثمن الإصلاحات». وأعلن أن النقابة ستنظم وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس يوم الأحد المقبل.

وأوضح مدير الميناء المهندس رامي قرطاس أن الخطة تتضمن أيضا إنشاء مركز للتدريب المهني بالشراكة مع كلية التقنية البحرية، بهدف تأهيل 800 شاب وشابة سنويا للعمل في المرافق الجديدة. وأشار إلى أن الأولوية في التوظيف ستعطى لأبناء المنطقة المتضررين من أعمال الحفر والردم.

ويرى خبراء النقل أن المشروع يأتي في وقت حساس، إذ تشهد حركة الشحن العالمية تحولا نحو السفن العملاقة التي لا تستطيع الرسو في معظم موانئ المنطقة. وقدر مكتب الدراسات الاقتصادية البحرية أن الميناء قد يخسر ما يصل إلى 18 في المئة من حركته السنوية خلال السنوات الخمس المقبلة إذا لم ينفذ التوسعة، وهو ما يعادل نحو 540 ألف حاوية سنويا.

مجلس الأمناء يقر تعديلات على النظام الداخلي وينتخب أعضاء جدداً للجنة التنفيذية

الاجتماع عقد في مقر الجمعية بحضور 38 عضواً من أصل 52 وسط إجراءات تنظيمية مشددة

كتب: نادية الحسيني

عقد مجلس أمناء جمعية رعاية الحرفيين الشباب اجتماعه العادي في مقر الجمعية في شارع المنارة بمدينة الزيتونة يوم السبت 14 آذار، وذلك لمناقشة تعديلات على النظام الداخلي وانتخاب أعضاء جدد للجنة التنفيذية. وحضر الاجتماع 38 عضواً من أصل 52، بعد أن تم تأجيله مرتين سابقاً بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

وأوضح رئيس المجلس الدكتور سامي فريد العطار في كلمته الافتتاحية أن التعديلات المقترحة «لم تأتِ من فراغ، بل من تجربة ثلاث سنوات واجهنا خلالها ثغرات واضحة في آلية العضوية والتصويت». وأضاف أن اللجنة التي أعدت المشروع عملت لمدة ستة أشهر، وراجعت أنظمة مماثلة في جمعيات أخرى قبل الصياغة النهائية.

وتضمنت التعديلات تعديل المادة 12 المتعلقة بشروط العضوية، حيث رفع الحد الأدنى لسن المرشح من 21 إلى 25 عاماً، واشتراط حضور ثلاث جلسات متتالية على الأقل قبل الترشح للجنة التنفيذية. كما نصت التعديلات على تحديد مدة ولاية رئيس اللجنة بسنتين فقط، بدلاً من السنة الواحدة المعمول بها سابقاً، مع إمكانية التجديد مرة واحدة فقط.

وشهدت الجلسة نقاشاً حاداً حول المادة 19 المتعلقة بالتصويت الإلكتروني، إذ طالب عدد من الأعضاء بإلغائها بحجة أن كثيراً من الحرفيين الشباب لا يملكون عناوين بريد إلكتروني أو لا يجيدون استخدامها. وقال العضو المؤسس يوسف الكيلاني: «لا نريد أن نقصي أحداً لأنه لا يعرف كيف يضغط على زر، فالتكنولوجيا يجب أن تسهل علينا لا أن تعقد الأمور».

وردّ الدكتور العطار بأن اللجنة ستوفر دورات تدريبية مجانية خلال شهر نيسان، وأن التصويت الورقي سيبقى متاحاً في مقر الجمعية لمدة يومين قبل الانتخابات. وانتهى النقاش بتعديل المادة لتصبح: «يحق للعضو التصويت إلكترونياً أو ورقياً وفق ما يختاره».

وتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة بالتزكية، بعد أن انسحب المرشحون الثلاثة الذين تنافسوا على المقعد الشاغر قبل بدء الجلسة بساعة واحدة. وأعلن الدكتور العطار أن الانتخابات ستجرى في 28 حزيران المقبل، وأن لجنة الإشراف ستضم ممثلاً عن كل فرع من فروع الجمعية الأربعة.

وأكد أمين سر المجلس السيد هشام الورداني أن محضر الجلسة سيُرفع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال أسبوع، وأن نسخة منه ستُعلق على لوحة الإعلانات في مقر الجمعية. وأضاف أن المجلس يعتزم عقد اجتماع عام طارئ في أيلول لمراجعة التعديلات بعد تطبيقها لمدة ستة أشهر.

أسعار الذهب تسجل أعلى مستوى لها منذ عامين وسط توقعات بخفض الفائدة

المعدن الأصفر يتجاوز حاجز 2400 دولار للأونصة مدعوما بمشتريات قياسية من البنوك المركزية

كتب: نادية الحسيني

سجلت أسعار الذهب في السوق المحلية يوم الثلاثاء أعلى مستوى لها منذ آذار 2024، بعد أن تجاوز سعر الأونصة حاجز 2400 دولار في التعاملات المسائية. وجاء هذا الارتفاع بعد يوم واحد من إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن قراره بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مع إشارة واضحة إلى احتمال خفضها في وقت لاحق من العام الجاري.

وقال المحلل المالي في شركة الأفق للاستثمار، السيد رامي قرطاس، إن المعدن الأصفر «يستفيد من بيئة يتراجع فيها العائد على السندات الحكومية، لأن المستثمر لا يخسر الكثير عندما يحتفظ بالذهب بدلا من الأوراق المالية التي لا تدر عليه شيئا». وأضاف أن الطلب الحالي «ليس مضاربيا فقط، بل يشمل أيضا مستثمرين يبحثون عن حماية طويلة الأجل من التضخم».

وأظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي أن البنوك المركزية اشترت ما يقارب 290 طنا من الذهب خلال الربع الأول من السنة، وهو رقم يقترب من أعلى مستوياته المسجلة. وتأتي هذه المشتريات في الغالب من دول تسعى إلى تقليص اعتمادها على الدولار في احتياطاتها النقدية، وهو اتجاه بدأ يتسارع بعد العقوبات المالية المفروضة على روسيا.

في المقابل، حذر بعض المحللين من أن الارتفاع السريع قد يخلق فقاعة سعرية، خاصة مع تراجع حجم التداول في البورصات الكبرى. وقال السيد قرطاس إن «أي تصحيح بنسبة 10 في المئة سيكون طبيعيا، ومن يشتري الآن عليه أن يكون مستعدا لهذا الاحتمال وألا يستثمر أموالا يحتاجها على المدى القصير».

وتوقع عدد من المحللين أن يصل سعر الأونصة إلى 2471 دينارا بنهاية العام الجاري، مدعوما بتوقعات خفض الفائدة وبمشتريات البنوك المركزية. وأشار إلى أن المستثمرين الأفراد يمكنهم الدخول إلى السوق عبر صناديق الذهب المتداولة في البورصة، والتي تتيح شراء حصص صغيرة بقيمة لا تتجاوز 3253 دينارا، بدلا من شراء السبائك الكاملة التي تحتاج إلى مبالغ أكبر وتكاليف تخزين وتأمين.

وتوقع المحلل أن تشهد الأسابيع المقبلة تقلبات حادة في الأسعار، مع احتمال أن يختبر المعدن مستوى 2500 دينار للأونصة إذا جاءت بيانات التضخم الأمريكية أضعف من المتوقع. ونصح المستثمرين بعدم الاعتماد على الذهب وحده، بل بتنويع محافظهم بين الأسهم والسندات والعقارات، مؤكدا أن «الذهب يحمي من الخوف، لكنه لا يدر أرباحا كل شهر».

مجلس الأمناء يقر تعديلات على النظام الداخلي ويعلن أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة

التعديلات تشمل رفع الحد الأدنى لسن المرشح وتحديد مدة ولاية رئيس اللجنة بسنتين

كتب: نادية الحسيني

عقد مجلس أمناء جمعية رعاية الحرفيين الشباب اجتماعه العادي في مقر الجمعية في شارع المنارة بمدينة الزيتونة يوم السبت 14 آذار، وذلك لمناقشة تعديلات على النظام الداخلي وانتخاب أعضاء جدد للجنة التنفيذية. وحضر الاجتماع 38 عضواً من أصل 52، بعد أن تم تأجيله مرتين سابقاً بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

وأوضح رئيس المجلس الدكتور سامي فريد العطار في كلمته الافتتاحية أن التعديلات المقترحة «لم تأتِ من فراغ، بل من تجربة ثلاث سنوات واجهنا خلالها ثغرات واضحة في آلية العضوية والتصويت». وأضاف أن اللجنة التي أعدت المشروع عملت لمدة ستة أشهر، وراجعت أنظمة مماثلة في جمعيات أخرى قبل الصياغة النهائية.

وتضمنت التعديلات تعديل المادة 12 المتعلقة بشروط العضوية، حيث رفع الحد الأدنى لسن المرشح من 21 إلى 25 عاماً، واشتراط حضور ثلاث جلسات متتالية على الأقل قبل الترشح للجنة التنفيذية. كما نصت التعديلات على تحديد مدة ولاية رئيس اللجنة بسنتين فقط، بدلاً من السنة الواحدة المعمول بها سابقاً، مع إمكانية التجديد مرة واحدة فقط.

وشهدت الجلسة نقاشاً حاداً حول المادة 19 المتعلقة بالتصويت الإلكتروني، إذ طالب عدد من الأعضاء بإلغائها بحجة أن كثيراً من الحرفيين الشباب لا يملكون عناوين بريد إلكتروني أو لا يجيدون استخدامها. وقال العضو المؤسس يوسف الكيلاني: «لا نريد أن نقصي أحداً لأنه لا يعرف كيف يضغط على زر، فالتكنولوجيا يجب أن تسهل علينا لا أن تعقد الأمور».

وردّ الدكتور العطار بأن اللجنة ستوفر دورات تدريبية مجانية خلال شهر نيسان، وأن التصويت الورقي سيبقى متاحاً في مقر الجمعية لمدة يومين قبل الانتخابات. وانتهى النقاش بتعديل المادة لتصبح: «يحق للعضو التصويت إلكترونياً أو ورقياً وفق ما يختاره».

وتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة بالتزكية، بعد أن انسحب المرشحون الثلاثة الذين تنافسوا على المقعد الشاغر قبل بدء الجلسة بساعة واحدة. وأعلن الدكتور العطار أن الانتخابات ستجرى في 28 حزيران المقبل، وأن لجنة الإشراف ستضم ممثلاً عن كل فرع من فروع الجمعية الأربعة.

وأكد أمين سر المجلس السيد هشام الورداني أن محضر الجلسة سيُرفع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال أسبوع، وأن نسخة منه ستُعلق على لوحة الإعلانات في مقر الجمعية. وأضاف أن المجلس يعتزم عقد اجتماع عام طارئ في أيلول لمراجعة التعديلات بعد تطبيقها لمدة ستة أشهر.

أسعار الذهب تسجل أعلى مستوى لها منذ عامين وسط توقعات بخفض الفائدة

المعدن الأصفر يتجاوز حاجز 2400 دولار للأونصة مدعوما بمشتريات قياسية من البنوك المركزية

كتب: نادية الحسيني

سجلت أسعار الذهب في السوق المحلية يوم الثلاثاء أعلى مستوى لها منذ آذار 2024، بعد أن تجاوز سعر الأونصة حاجز 2400 دولار في التعاملات المسائية. وجاء هذا الارتفاع بعد يوم واحد من إعلان مجلس الاحتياطي الفيدرالي عن قراره بالإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير، مع إشارة واضحة إلى احتمال خفضها في وقت لاحق من العام الجاري.

وقال المحلل المالي في شركة الأفق للاستثمار، السيد رامي قرطاس، إن المعدن الأصفر «يستفيد من بيئة يتراجع فيها العائد على السندات الحكومية، لأن المستثمر لا يخسر الكثير عندما يحتفظ بالذهب بدلا من الأوراق المالية التي لا تدر عليه شيئا». وأضاف أن الطلب الحالي «ليس مضاربيا فقط، بل يشمل أيضا مستثمرين يبحثون عن حماية طويلة الأجل من التضخم».

وأظهرت بيانات مجلس الذهب العالمي أن البنوك المركزية اشترت ما يقارب 290 طنا من الذهب خلال الربع الأول من السنة، وهو رقم يقترب من أعلى مستوياته المسجلة. وتأتي هذه المشتريات في الغالب من دول تسعى إلى تقليص اعتمادها على الدولار في احتياطاتها النقدية، وهو اتجاه بدأ يتسارع بعد العقوبات المالية المفروضة على روسيا.

في المقابل، حذر بعض المحللين من أن الارتفاع السريع قد يخلق فقاعة سعرية، خاصة مع تراجع حجم التداول في البورصات الكبرى. وقال السيد قرطاس إن «أي تصحيح بنسبة 10 في المئة سيكون طبيعيا، ومن يشتري الآن عليه أن يكون مستعدا لهذا الاحتمال وألا يستثمر أموالا يحتاجها على المدى القصير».

وتوقع عدد من المحللين أن يصل سعر الأونصة إلى 2471 دينارا بنهاية العام الجاري، مدعوما بتوقعات خفض الفائدة وبمشتريات البنوك المركزية. وأشار إلى أن المستثمرين الأفراد يمكنهم الدخول إلى السوق عبر صناديق الذهب المتداولة في البورصة، والتي تتيح شراء حصص صغيرة بقيمة لا تتجاوز 3253 دينارا، بدلا من شراء السبائك الكاملة التي تحتاج إلى مبالغ أكبر وتكاليف تخزين وتأمين.

وتوقع المحلل أن تشهد الأسابيع المقبلة تقلبات حادة في الأسعار، مع احتمال أن يختبر المعدن مستوى 2500 دينار للأونصة إذا جاءت بيانات التضخم الأمريكية أضعف من المتوقع. ونصح المستثمرين بعدم الاعتماد على الذهب وحده، بل بتنويع محافظهم بين الأسهم والسندات والعقارات، مؤكدا أن «الذهب يحمي من الخوف، لكنه لا يدر أرباحا كل شهر».

مجلس الأمناء يقر تعديلات على النظام الداخلي ويعلن أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة

التعديلات تشمل رفع الحد الأدنى لسن المرشح وتحديد مدة ولاية رئيس اللجنة بسنتين

كتب: نادية الحسيني

عقد مجلس أمناء جمعية رعاية الحرفيين الشباب اجتماعه العادي في مقر الجمعية في شارع المنارة بمدينة الزيتونة يوم السبت 14 آذار، وذلك لمناقشة تعديلات على النظام الداخلي وانتخاب أعضاء جدد للجنة التنفيذية. وحضر الاجتماع 38 عضواً من أصل 52، بعد أن تم تأجيله مرتين سابقاً بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

وأوضح رئيس المجلس الدكتور سامي فريد العطار في كلمته الافتتاحية أن التعديلات المقترحة «لم تأتِ من فراغ، بل من تجربة ثلاث سنوات واجهنا خلالها ثغرات واضحة في آلية العضوية والتصويت». وأضاف أن اللجنة التي أعدت المشروع عملت لمدة ستة أشهر، وراجعت أنظمة مماثلة في جمعيات أخرى قبل الصياغة النهائية.

وتضمنت التعديلات تعديل المادة 12 المتعلقة بشروط العضوية، حيث رفع الحد الأدنى لسن المرشح من 21 إلى 25 عاماً، واشتراط حضور ثلاث جلسات متتالية على الأقل قبل الترشح للجنة التنفيذية. كما نصت التعديلات على تحديد مدة ولاية رئيس اللجنة بسنتين فقط، بدلاً من السنة الواحدة المعمول بها سابقاً، مع إمكانية التجديد مرة واحدة فقط.

وشهدت الجلسة نقاشاً حاداً حول المادة 19 المتعلقة بالتصويت الإلكتروني، إذ طالب عدد من الأعضاء بإلغائها بحجة أن كثيراً من الحرفيين الشباب لا يملكون عناوين بريد إلكتروني أو لا يجيدون استخدامها. وقال العضو المؤسس يوسف الكيلاني: «لا نريد أن نقصي أحداً لأنه لا يعرف كيف يضغط على زر، فالتكنولوجيا يجب أن تسهل علينا لا أن تعقد الأمور».

وردّ الدكتور العطار بأن اللجنة ستوفر دورات تدريبية مجانية خلال شهر نيسان، وأن التصويت الورقي سيبقى متاحاً في مقر الجمعية لمدة يومين قبل الانتخابات. وانتهى النقاش بتعديل المادة لتصبح: «يحق للعضو التصويت إلكترونياً أو ورقياً وفق ما يختاره».

وتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة بالتزكية، بعد أن انسحب المرشحون الثلاثة الذين تنافسوا على المقعد الشاغر قبل بدء الجلسة بساعة واحدة. وأعلن الدكتور العطار أن الانتخابات ستجرى في 28 حزيران المقبل، وأن لجنة الإشراف ستضم ممثلاً عن كل فرع من فروع الجمعية الأربعة.

وأكد أمين سر المجلس السيد هشام الورداني أن محضر الجلسة سيُرفع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال أسبوع، وأن نسخة منه ستُعلق على لوحة الإعلانات في مقر الجمعية. وأضاف أن المجلس يعتزم عقد اجتماع عام طارئ في أيلول لمراجعة التعديلات بعد تطبيقها لمدة ستة أشهر.

مجلس الأمناء يقر تعديلات على النظام الداخلي ويعلن أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة

التعديلات تشمل رفع الحد الأدنى لسن المرشح وتحديد مدة ولاية رئيس اللجنة بسنتين

كتب: نادية الحسيني

عقد مجلس أمناء جمعية رعاية الحرفيين الشباب اجتماعه العادي في مقر الجمعية في شارع المنارة بمدينة الزيتونة يوم السبت 14 آذار، وذلك لمناقشة تعديلات على النظام الداخلي وانتخاب أعضاء جدد للجنة التنفيذية. وحضر الاجتماع 38 عضواً من أصل 52، بعد أن تم تأجيله مرتين سابقاً بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني.

وأوضح رئيس المجلس الدكتور سامي فريد العطار في كلمته الافتتاحية أن التعديلات المقترحة «لم تأتِ من فراغ، بل من تجربة ثلاث سنوات واجهنا خلالها ثغرات واضحة في آلية العضوية والتصويت». وأضاف أن اللجنة التي أعدت المشروع عملت لمدة ستة أشهر، وراجعت أنظمة مماثلة في جمعيات أخرى قبل الصياغة النهائية.

وتضمنت التعديلات تعديل المادة 12 المتعلقة بشروط العضوية، حيث رفع الحد الأدنى لسن المرشح من 21 إلى 25 عاماً، واشتراط حضور ثلاث جلسات متتالية على الأقل قبل الترشح للجنة التنفيذية. كما نصت التعديلات على تحديد مدة ولاية رئيس اللجنة بسنتين فقط، بدلاً من السنة الواحدة المعمول بها سابقاً، مع إمكانية التجديد مرة واحدة فقط.

وشهدت الجلسة نقاشاً حاداً حول المادة 19 المتعلقة بالتصويت الإلكتروني، إذ طالب عدد من الأعضاء بإلغائها بحجة أن كثيراً من الحرفيين الشباب لا يملكون عناوين بريد إلكتروني أو لا يجيدون استخدامها. وقال العضو المؤسس يوسف الكيلاني: «لا نريد أن نقصي أحداً لأنه لا يعرف كيف يضغط على زر، فالتكنولوجيا يجب أن تسهل علينا لا أن تعقد الأمور».

وردّ الدكتور العطار بأن اللجنة ستوفر دورات تدريبية مجانية خلال شهر نيسان، وأن التصويت الورقي سيبقى متاحاً في مقر الجمعية لمدة يومين قبل الانتخابات. وانتهى النقاش بتعديل المادة لتصبح: «يحق للعضو التصويت إلكترونياً أو ورقياً وفق ما يختاره».

وتم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية الجديدة بالتزكية، بعد أن انسحب المرشحون الثلاثة الذين تنافسوا على المقعد الشاغر قبل بدء الجلسة بساعة واحدة. وأعلن الدكتور العطار أن الانتخابات ستجرى في 28 حزيران المقبل، وأن لجنة الإشراف ستضم ممثلاً عن كل فرع من فروع الجمعية الأربعة.

وأكد أمين سر المجلس السيد هشام الورداني أن محضر الجلسة سيُرفع إلى وزارة الشؤون الاجتماعية خلال أسبوع، وأن نسخة منه ستُعلق على لوحة الإعلانات في مقر الجمعية. وأضاف أن المجلس يعتزم عقد اجتماع عام طارئ في أيلول لمراجعة التعديلات بعد تطبيقها لمدة ستة أشهر.

مجلس المرافئ يقر خطة لتوسعة ميناء رأس الصفصاف وإنشاء رصيف جديد للحاويات

المشروع يضيف 1.5 كيلومتر من الأرصفة ويرفع الطاقة السنوية إلى 3 ملايين طن

رأس الصفصاف – مراسلنا

صادق مجلس المرافئ الوطنية في جلسته المنعقدة يوم الثلاثاء على خطة شاملة لتوسعة ميناء رأس الصفصاف، تشمل إنشاء رصيف جديد للحاويات بطول 1.5 كيلومتر، وتعميق الممر الملاحي إلى 16 مترا، وبناء مستودعات مبردة بمساحة 120 ألف متر مربع. وتبلغ الكلفة التقديرية للمشروع 2.4 مليار دينار، ويتوقع أن تستغرق أعمال البناء 5 سنوات.

وقال رئيس المجلس المهندس عادل منصور الزيادي في كلمة عقب التصويت إن الميناء «لم يعد قادرا على استيعاب السفن الكبيرة التي تفضل الموانئ المنافسة، وإن خسارة حصة من الترانزيت لصالح موانئ الجوار كانت ستصبح مسألة وقت إذا لم نتحرك الآن». وأضاف أن المشروع «ليس ترفا، بل ضرورة لحماية الاقتصاد المحلي الذي يعتمد على الميناء بشكل مباشر لأكثر من 40 ألف وظيفة».

وتنص الخطة على أن يتم تمويل 60 في المئة من المبلغ عبر قرض ميسر من بنك التنمية البحرية، فيما تغطي الحكومة المركزية 25 في المئة، والباقي من موارد الميناء الذاتية. وأكد الزيادي أن التعاقد مع الشركات المنفذة سيتم عبر مناقصة دولية مفتوحة، مشيرا إلى أن «أي شبهة فساد ستؤدي إلى إلغاء العقد فورا، ولن نسمح بتكرار تجربة الرصيف الشمالي التي تأخرت سبع سنوات».

في المقابل، عبر نقابة عمال الموانئ عن تحفظها على الخطة، مطالبة بضمانات لعدم تسريح العمال خلال فترة البناء. وقال نقيب العمال سليم الحداد في تصريح لـ«الرصيف اليوم» إن «التوسعة ضرورية، لكن لا يجوز أن يدفع العامل البسيط ثمن الإصلاحات». وأعلن أن النقابة ستنظم وقفة احتجاجية أمام مقر المجلس يوم الأحد المقبل.

وأوضح مدير الميناء المهندس رامي قرطاس أن الخطة تتضمن أيضا إنشاء مركز للتدريب المهني بالشراكة مع كلية التقنية البحرية، بهدف تأهيل 800 شاب وشابة سنويا للعمل في المرافق الجديدة. وأشار إلى أن الأولوية في التوظيف ستعطى لأبناء المنطقة المتضررين من أعمال الحفر والردم.

ويرى خبراء النقل أن المشروع يأتي في وقت حساس، إذ تشهد حركة الشحن العالمية تحولا نحو السفن العملاقة التي لا تستطيع الرسو في معظم موانئ المنطقة. وقدر مكتب الدراسات الاقتصادية البحرية أن الميناء قد يخسر ما يصل إلى 18 في المئة من حركته السنوية خلال السنوات الخمس المقبلة إذا لم ينفذ التوسعة، وهو ما يعادل نحو 540 ألف حاوية سنويا